



AFROPOLICY

المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات



الاتحاد الإفريقي وتغير المناخ

استراتيجية التنمية المرنة وخطة العمل (2022-2032م) (الجزء الثاني)

ترجمات أفروبوليسي

كلمة المترجم

أصبح موضوع تغير المناخ من الموضوعات التي تسبب قلقاً لصانعي السياسات في العديد من دول العالم، ولا سيما الدول التي تتأثر بشكل مباشر مع آثار تغير المناخ جراء استخدامات الإنسان لموارد البيئة غير المنضبط أو بتغيرات طبيعية. وتمتد آثار تغير المناخ إلى التأثيرات على البيئة المادية، والنظم الإيكولوجية، والمجتمعات البشرية. ويعتمد التأثير المستقبلي لتغير المناخ على مدى قيام الدول بتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع تغير المناخ.

الدول الإفريقية ليست بمعزل عن هذه التغيرات، وهي نفسها تتأثر سلباً بتغيرات المناخ المختلفة. تؤكد معلومات تقرير حالة المناخ في إفريقيا 2021م، على أن الطقس المتطرف وتغير المناخ يقوضان صحة الإنسان وسلامته، والأمن الغذائي والمائي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن إفريقيا تمثل حوالي 2% إلى 3% فقط من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية؛ إلا أنها تعاني بشكل غير متناسب من تغيرات المناخ.

وركز التقرير بشكل خاص على المياه، وقدم معلومات تشير إلى أن الإجهاد المائي المرتفع يؤثر على حوالي 250 مليون شخص في إفريقيا، ومن المتوقع أن يؤدي إلى نزوح ما يصل إلى 700 مليون شخص بحلول عام 2030م. ومن غير المرجح أن تكون أربعة من أصل خمسة دول إفريقية قد تمكنت من إدارة موارد المياه على نحو مستدام بحلول عام 2030م.

من أجل هذه الأهمية التي يحتلها موضوع تغير المناخ، حرص المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات على تقديم ترجمة عربية لاستراتيجية الاتحاد الإفريقي العشرية لمواجهة تغير المناخ تحت عنوان "الاتحاد الإفريقي وتغير المناخ: استراتيجية التنمية المرنة وخطة العمل 2022-2032م". ومن أجل تتبع سلس للموضوع، اعتمد المركز على تقديمه للقراء في شكل حلقات،

هذه الاستراتيجية عبارة عن وثيقة تخطيط استراتيجي مدتها 10 سنوات تحدد الأولويات الرئيسية ومجالات التدخل ومجالات العمل المطلوبة لبناء قدرات مرنة للتكيف وإطلاق العنان لمزايا التخفيف وإمكانات القارة. تم تصميمه كوثيقة حية للاحتفاظ بها مواكبة أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية وغيرها من التطورات العالمية والقارية ودون الإقليمية والوطنية. على هذا النحو ، ستم مراجعة الاستراتيجية كل خمس سنوات.

لتحقيق رؤية مشتركة لمستقبل مزدهر وآمن وشامل ومبتكر لأفريقيا ، تُبنى الاستراتيجية على التزام القارة بضمان نهج متعدد الأطراف فعال للتصدي لتغير المناخ من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس المعتمد. بموجب ذلك ، مع التأكيد على المساواة في الوصول إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والاعتراف بالاحتياجات الخاصة والظروف الخاصة للبلدان الأفريقية. تحدد الاستراتيجية المجالات ذات الأولوية والتدخلات القطاعية وإجراءات التكيف. مع إعطاء الأولوية للتكيف ، تعترف الاستراتيجية بفرص اعتماد مسارات إهمائية منخفضة الانبعاثات لتطوير التصنيع والمهارات الخضراء ، ووضع القارة استراتيجيًا فيما يتعلق بالاقتصاد الناشئ.

تسعى هذه الاستراتيجية إلى تعزيز القدرات التكيفية للدول الأعضاء. كما تسعى إلى تعزيز مسارات نمو منخفضة الانبعاثات تتماشى مع درجة 1.5 في باريس وهو هدف الاتفاقية ، وتشكل من مبادئ الاقتصاد الأخضر والدائري ، والتنمية المستدامة ، والحد من الفقر. كما تسعى الاستراتيجية إلى توجيه الحوكمة وأنظمة المعرفة والتخطيط والهيكل الوطنية / الإقليمية / الدولية للتصدي لتغير المناخ باعتباره ضرورة إهمائية.

التنوع البيولوجي. تواجه هذه الأنظمة أيضًا آثارًا كبيرة لتغير المناخ ، مما يجعل إجراءات التكيف حاسمة في جميع المجالات الثمانية. هذه الأنظمة ضرورية أيضًا لتحقيق أهداف التنمية الأوسع للبلدان. فهي تتطلب مشاركة وعمل جماعي من القطاعين العام والخاص للحد من مسار الانبعاثات والحد من مواطن الضعف المناخية ، ولكن أيضًا لإطلاق العنان للفرص الاقتصادية الكبرى وخلق أسواق ووظائف جديدة. ستحتاج التدخلات التي تدعم هذه التحولات الرئيسية إلى النظر في الآثار الاقتصادية الكلية والمالية ، بالإضافة إلى إدارة الآثار الاجتماعية والعمالية.

ترجمات أفروبوليسي

بالاعتماد على مسارات العمل المناخي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، تحدد هذه الاستراتيجية ثماني فرص مشتركة بين القطاعات والتي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ. المسارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يوفر التدخلات والإجراءات الموصى بها لكل مجال من مجالات الأولوية:

1. تحويل النظم الغذائية
2. حماية النظم البيئية القائمة على الأرض
3. تحويل أنظمة الطاقة
4. تحويل التنقل والنقل
5. تعزيز التصنيع الشامل والمنخفض الانبعاثات
6. تحويل أنظمة المياه
7. تحويل الاقتصاد الأزرق
8. التحول الرقمي
9. مرونة المراكز الحضرية

تتطلب الاستراتيجية أيضاً مجالات رئيسية لدعم التدخل. محور التدخل الاستراتيجي 3 - "تعزيز وسائل التنفيذ نحو تنمية قادرة على التكيف مع تغير المناخ ومنخفضة الانبعاثات ، بما في ذلك من خلال تمويل المناخ" - يتمحور حول الأولويات الرئيسية التالية:

1. تمويل المناخ وتعبئة الموارد
2. تعزيز آليات السلامة في حالة الفقد والأضرار
3. التطوير التكنولوجي ونقله
4. المشاركة في التهميش والفئات الضعيفة ، وخاصة النساء والشباب
5. تنمية القدرات

"الاستفادة من المبادرات الإقليمية الرائدة". هذا القسم يسلط الضوء على البرامج الأفريقية والمبادرات الرئيسية التي تعمل من أجل الصمود في وجه تغير المناخ من خلال توليد الدعم السياسي للعمل الجماعي ، والعمل كأساس للشراكات ، وتسهيل تبادل المعلومات ، وتعبئة الموارد المحلية والدولية. تتناول هذه المبادرات العديد من الموضوعات المحددة في المحاور السابقة ، بما في ذلك النظم الغذائية وخدمات المعلومات المناخية والطاقة.

المراقبة والتقييم والتعلم كما تم دمجها للسماح بتتبع وقياس التنفيذ الناجح للاستراتيجية.

1. تعزيز القدرة التكييفية للمجتمعات المتضررة وإدارة المخاطر المتعلقة بتغير المناخ.
2. السعي وراء مسارات تنمية عادلة وتحويلية منخفضة الانبعاثات وقادرة على التكيف مع تغير المناخ.
3. تعزيز قدرة أفريقيا على تعبئة الموارد وتحسين الوصول إلى التكنولوجيا وتطويرها من أجل العمل المناخي الطموح.
4. تعزيز الإدماج والمواءمة والتعاون وملكية استراتيجيات وسياسات وبرامج وخطط المناخ في جميع مجالات الحكومة ومجموعات أصحاب المصلحة.

تتحقق أهداف الاستراتيجية من خلال التركيز على أربعة محاور رئيسية للتدخل الاستراتيجي ، وهي:

- **محور التدخل الاستراتيجي الأول:** تعزيز السياسة والحوكمة
 - **محور التدخل الاستراتيجي الثاني:** اعتماد المسارات نحو التنمية التحويلية القادرة على التكيف مع المناخ
 - **محور التدخل الاستراتيجي الثالث:** تعزيز وسائل التنفيذ نحو تنمية قادرة على التكيف مع تغير المناخ ومنخفضة الانبعاثات ، بما في ذلك من خلال المناخ تمويل
 - **محور التدخل الاستراتيجي الرابع:** الاستفادة من المبادرات الإقليمية الرائدة
- تحت محور التدخل الاستراتيجي الأول - تعزيز السياسة والحوكمة، تسلط الاستراتيجية الضوء على خمسة مجالات رئيسية لتدخلات السياسة والحوكمة والإجراءات المرتبطة بها اللازمة لمتابعة التنمية المقاومة للمناخ. وتشمل هذه:
1. تعزيز سياسة المناخ ، والحوكمة الشاملة والمتعددة المقاييس والتنسيق المؤسسي
 2. العمل المناخي الإقليمي المنسق
 3. الحوكمة الاستباقية والتخطيط طويل المدى
 4. تعزيز خدمات المعلومات المناخية
 5. تحسين الإلمام بالقراءة والكتابة والوعي بالمناخ
 6. حلول الحوكمة لمعالجة العلاقة بين المناخ والصراع.

ترجمات أفروبوليسي

في مجال التدخل الاستراتيجي الثاني - "اعتماد مسارات نحو تنمية قادرة على التكيف مع تغير المناخ" يحدد انتقالات الأنظمة الرئيسية التي يجب تحقيقها لمواجهة تغير المناخ ، والتحرك نحو مستقبل مرن ومنخفض الانبعاثات ، ودعم النظم البيئية.

المبادئ التوجيهية

1. اتباع منهج يتمحور حول الناس: ومبادرات التعليم التي تساعد الناس على تطوير سبل العيش والتكيف مع تغير المناخ. لتعزيز نهج يركز على الناس ، يجب أن تكون الاستراتيجية مملوكة وموجهة بإشراك أصحاب المصلحة والشركاء. ويتم تحقيق ذلك على أفضل وجه من خلال التطوير الجماعي وتنفيذ الاستراتيجية - مسترشدين بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين المستويات والمشاركة متعددة القطاعات. لتشجيع دعم أصحاب المصلحة ، يتم تشجيع عملية المشاركة العامة لتعزيز الوعي والمشاركة بهذه الاستراتيجية على مستوى المجموعة الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. وهذا يشمل التعامل مع بنوك التنمية.

2. الحفاظ على النظم البيئية واستعادتها: تعد النظم البيئية الصحية أمراً بالغ الأهمية للتصدي لتغير المناخ في إفريقيا. يمكن أن يساهم حفظ واستعادة التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي بشكل كبير في التخفيف والتكيف ، بينما ينتج في نفس الوقت العديد من المنافع الاجتماعية والاقتصادية المشتركة. إن زيادة الاستثمارات لتقوية وتوسيع سلسلة قيمة النفايات ، بما في ذلك معالجة البلاستيك البحري وتلوث الأرض ، أمر بالغ الأهمية لتوليد اقتصاد دائري مستدام. يمكن لنشر التكنولوجيا ، بما في ذلك التكنولوجيا المالية ، أن يدرك إمكانات مكافأة المزارعين والمجتمعات المحلية على إدارة النظم البيئية وحمايتها.

وكالات التمويل ، إلخ. من المهم أن تساعد الاستراتيجية في توضيح ولاية ودور ومسؤولية كل منظمة ، لا سيما فيما يتعلق بالاستراتيجية.

وتشمل على ما يلي:

- الجامعة الأمريكية بالقاهرة
- المؤسسات الإقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي ، ووكالة تنمية الاتحاد الأفريقي ، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (AUDA-NEPAD) ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA)
- الهيكل الفني والتفاوضي للاتحاد الأفريقي مثل AMCEN و AGN و CAHOSCC
- المجموعات الاقتصادية الإقليمية
- رؤساء دول 55 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي
- المؤسسات الفنية المسؤولة عن تنفيذ الإجراءات

- مؤسسات السياسة الوطنية
- المؤسسات العلمية والجوية الوطنية
- المؤسسات الصحية
- مراكز البحوث الوطنية والإقليمية
- المنظمات غير الحكومية
- كيانات القطاعين العام والخاص
- المنظمات النسائية
- مجموعات الشباب
- مجموعات المزارعين
- المجتمعات والمواطنون
- المنظمات الدولية ، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة
- المتعاونون الفينيون
- شركاء التنمية
- المؤسسات المالية.

3. مواءمة الخطط والأولويات: يوصى بمواءمة خطط التنمية الحالية وأولويات التنمية الوطنية الحالية ضمن عمليات تخطيط الميزانية المالية. يجب أن يسترشد ذلك بأطر مثل أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة وخطط التعافي بعد COVID-19. يجب تعزيز الفوائد المشتركة مع هذه الأجندة.

4. لا تترك أحدًا خلفك / انتقال عادل: الاستراتيجية يجب معالجة القضايا المتعلقة بالإنصاف والعدالة ، بالنظر إلى أن تغير المناخ لديه القدرة على تفاقم عدم المساواة الحالية في جميع أنحاء القارة. وهذا يشمل العدالة الإجرائية والتوزيعية والاعترافية ، لا سيما فيما يتعلق بمن هم أكثر عرضة للخطر ، وأين يكمن عبء التكيف ، وكيفية تعبئة الموارد من أجل التكيف..

5. مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة: لتعكس الاستراتيجية الحاجة إلى عمل مناخي طموح يتماشى مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف ، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة.

6. التقاطعية: تدرك الاستراتيجية أن نقاط الضعف تتداخل بطرق متعددة (المناخ ، والجنس ، والفقير ، والفئات العمرية ، وما إلى ذلك) وتدعم الاستجابات الشاملة والمتكاملة لبناء القدرة على الصمود.

7. الدليل والممارسة: يجب أن تستمر الاستراتيجية للاستفادة من أفضل العلوم والمعارف والممارسات المتاحة في السياق الدولي والإقليمي والوطني. وينبغي أن يستند ذلك إلى الخبرات الموجودة وعلوم المناخ والمعارف والممارسات التقليدية.

8. بقيادة أفريقية وملكية أفريقيا: بناءً على أسس أجندة 2063، يجب على القارة أن تولد قدرتها الديناميكية العلمية والتكنولوجية وريادة الأعمال، وأن تبتكر مصادر تمويل جديدة ويمكن التنبؤ بها ومستدامة لاستجابتها لتغير المناخ والتي تشمل القيم الاجتماعية والثقافية لأفريقيا وهبات رأس المال الطبيعي.

9. نهج الاقتصاد الكلي: بطريقة متكاملة وشاملة لعدة قطاعات في جميع أنحاء التخطيط الاقتصادي الوطني والإقليمي. تنظر الاستراتيجية في نهج النظم وتتكامل معه في قطاعات تغير المناخ.



AFROPOLICY

المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات



www.afropolicy.com



info@afropolicy.com



[Afropolicy](https://www.facebook.com/Afropolicy)



[Afro_policy](https://twitter.com/Afro_policy)